

بسم الله الرحمن الرحيم
التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية
الخاص بصندوق إتقان للمراجعات والصكوك

إلى حاملي وحدات صندوق إتقان للمراجعات والصكوك الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الخاص بصندوق إتقان للمراجعات والصكوك (الصندوق) وفق نطاق العمل المتفق عليه لمراجعة أعمال الصندوق عن الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2021.

تم إجراء مراجعة شاملة لأنشطة الصندوق عبر الاطلاع على تقرير التدقيق الشرعي المرفق والذي اشتمل على مراجعة جميع أنشطة الصندوق وما يتعلق بها من مستندات بالإضافة إلى جميع العمليات المنفذة من قبل الإدارة، وذلك من أجل تكوين رأي عما إذا كانت الصندوق قد التزمت في أعمالها بالأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيو في).

كما قمنا بتخطيط وتنفيذ مراجعتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الصندوق لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تقع مسؤولية الالتزام بالعمل وفق الأحكام والضوابط الشرعية المعتمدة على عاتق إدارة الصندوق وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل بناء على مراجعتنا لأعمال الصندوق وتقديم تقرير بذلك.

بناء على ما سبق ومع الأخذ بالاعتبار التوصيات الواردة في تقرير المدقق الشرعي، لا يمكننا التأكيد على توافق أنشطة الصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية ما لم يتم الرد على الملاحظات المشار إليها في تقرير التدقيق الشرعي للمراجعة.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين،،،



.....

الشيخ محمد أحمد سلطان
دارالمراجعة الشرعية



SHARIYAH
REVIEW BUREAU

Tel +966 12 2293424
P.O.Box 40469, Jeddah 21499
- SAUDI ARABIA -

Tel +971 4 4096974
P.O.Box 124342, Dubai
- UNITED ARAB EMIRATES -

Tel +973 17215898
P.O.Box 21051, Al Manama,
- BAHRAIN -

صندوق إتقان للمراجعات والصكوك

تقرير التدقيق الشرعي

يناير 2021 – ديسمبر 2021

معد من قبل



SHARIYAH
REVIEW BUREAU

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

3	الجزء الأول: تنويه حول التقرير:
1.	التعريف:
2.	الضوابط والمعايير:
3.	المسؤولية:
4.	الإجراء المنفذ:
5.	نطاق العمل:
6.	منهجية اختيار العينات:
7.	الأهداف والملاحظات:
8.	التقييم:
9.	السرية:
8	الجزء الثاني: ملاحظات التقرير:
8	أولاً: الملاحظات الخاصة بتقييم واقع الالتزام الشرعي بصندوق إتقان للمراجعات والصكوك:
9	ملحق رقم (1):
10	ملحق رقم (2):

الجزء الأول: تنويه حول التقرير:

1. التعريف:

يختص هذا التقرير بنتائج عملية المراجعة والتدقيق الشرعي على أعمال صندوق إتقان للمراجعات والصكوك (الصندوق) عن الفترة من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021م، حيث تتضمن مسؤوليتنا كمحقق شرعي -وفق نطاق العمل المتفق عليه- القيام بأعمال التدقيق الشرعي للصندوق وتقييم أنشطتها المختلفة وفق المعايير والضوابط المعتمدة.

2. الضوابط والمعايير:

جرت عملية التدقيق الشرعي لأعمال الصندوق وفقاً للضوابط والقرارات الصادرة عن اللجنة الشرعية، كما تم الاسترشاد بالضوابط والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال التعارض التزمنا بقرارات اللجنة الشرعية الخاصة بالصندوق.

3. المسؤولية:

تتولى إدارة الصندوق مسؤولية الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة في العقود والمعاملات المبرمة مع الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى الالتزام بالضوابط الشرعية عند إعداد السياسات والإجراءات والأنظمة ذات الصلة بما يتوافق مع المعايير المقررة من قبل اللجنة الشرعية، كما وتعد من المهام المناطة بها المسؤوليات التالية:

- تصميم واعتماد إجراءات الرقابة الشرعية الداخلية المناسبة ومتابعة التقيد بها ومراجعتها بصورة دورية بهدف الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية، مع الاحتفاظ بكافة الوثائق والمستندات المعتمدة.
- منع وكشف جميع العمليات والأنشطة غير المتوافقة مع الضوابط والقرارات المقررة من قبل اللجنة الشرعية من خلال التحقق من التنفيذ حسب الآليات المعتمدة.
- إعداد وتقديم دورات تدريبية وبرامج توجيهية تتعلق بالتمويل الإسلامي والخدمات والمنتجات المتعلقة بها لكافة مستويات الموظفين بهدف تحسين الفهم العام حيال طبيعة التمويل الإسلامي وآلية عمله.
- تنظيم برامج مهنية لموظفي الإدارة العليا تختص بالإيجابيات المترتبة على الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية والمميزات المتعلقة بمنتجات التمويل الإسلامي مقارنة بالمنتجات التقليدية.
- تزويد المدقق الشرعي بكافة المستندات والمعلومات اللازمة لإتمام عملية المراجعة، وتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بعملية التدقيق، والتنسيق لمقابلة المختصين في حال لزوم الأمر.

4. الإجراء المنفذ:

استندت عملية المراجعة الشرعية والحكم المبني عليها في هذا التقرير على إجراءات التدقيق المعتمدة والنتائج المترتبة على فحص العينات الداخلة ضمن نطاق العمل، مع الأخذ بالاعتبار أسس تقييم المخاطر والمبادئ التوجيهية الخاصة بعدم الالتزام بمعايير وضوابط الشريعة، وقد جاءت عملية التدقيق بهدف التحقق من توافق تنفيذ العمليات ضمن إطار المعايير والقرارات المعتمدة من قبل اللجنة الشرعية.

كما واختص التدقيق بالتقييم الشرعي للأعمال المنجزة دون النظر في الجزئيات المتعلقة بأعمال الاحتيال أو الأعمال غير القانونية إن وجدت، إضافة إلى عدم الاستعانة بأي طرف ثالث في تنفيذ عملية التدقيق، ونظراً لإمكانية وجود بنود يمكن تقييمها من قبل طرف ثالث في هذا التقرير فإنه لا ينبغي تقديم التقرير لجهة خارجية دون أخذ موافقتنا الخطية المسبقة.

5. نطاق العمل:

تضمنت عملية المراجعة التدقيق على عمليات الصندوق المنفذة والاتفاقيات والعقود الخاصة به إضافة إلى فحص القوائم المالية الخاصة بالصندوق للتأكد من سيرها حسب الإجراءات والضوابط المعتمدة من لجنة الرقابة الشرعية.

6. منهجية اختيار العينات:

اعتمدت منهجية أخذ العينات وتحديد نسبتها وأعدادها على تقدير مخاطر عدم التوافق الشرعي واحتمالية وجودها في كل منتج، فحيثما زادت الاحتمالية والمخاطر زادت نسبة العينة المختارة وفقاً لذلك.

عدد معاملات المنتج	نسبة الاحتمالية	المخاطر الشرعية	نسبة العينات
1 إلى 100	مرتفعة	مرتفعة	100%
	متوسطة	مرتفعة	75%
	مرتفعة	متوسطة	50%
	متوسطة	متوسطة	25%
	متدنية	متدنية	10%
101 إلى 300	مرتفعة	مرتفعة	50%
	متوسطة	مرتفعة	50%
	مرتفعة	متوسطة	25%
	متوسطة	متوسطة	20%
	متدنية	متدنية	10%
301 إلى 1000	مرتفعة	مرتفعة	25%
	متوسطة	مرتفعة	25%
	مرتفعة	متوسطة	20%

متوسطة	متوسطة	15%
متدنية	متدنية	10%
مرتفعة	مرتفعة	10%
متوسطة	متوسطة	10%
مرتفعة	مرتفعة	5%
متوسطة	متوسطة	1%
متدنية	متدنية	0.10%

7. الأهداف والملاحظات:

يهدف التقرير في الأساس إلى تقييم وتحسين فاعلية عمل مدير الصندوق من الناحية الشرعية في ضوء التعليمات والمبادئ التوجيهية الصادرة من اللجنة الشرعية، مع الأخذ بالاعتبار بأن هذا التقرير لا يهدف في المقام الأول للكشف عن الاحتيال، وبذلك لا ينبغي الاعتماد عليه لنفي وجود نقاط ضعف أخرى، خاصة وأن هذا القدر من التقييم لن يسمح لنا بتحديد كافة التحسينات الممكنة والمطلوبة، والتي قد يمكن الوصول لها من خلال مراجعة أكثر شمولية للأنظمة، وملاحظتنا الواردة هنا كالتالي:

- ملاحظات خاصة بتقييم واقع الالتزام الشرعي بالصندوق: تهدف هذه الملاحظات إلى تقييم نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتحسين مستوى الالتزام بالمعايير الشرعية والمبادئ التوجيهية المقررة من اللجنة الشرعية، إضافة إلى التأكد من تصميم السياسات والإجراءات محل المراجعة وفق متطلبات اللجنة الشرعية والجهات التنظيمية.

8. التقييم:

يختلف تصنيف الملاحظات الواردة في التقرير بحسب مقدار المخاطر المحتملة والنتائج المترتبة عليها، وتتم الإشارة إلى ذلك بجانب كل ملاحظة ووفق مقاييس المخاطر الموضحة في الجدول الآتي:

طبيعة الملاحظة	التقييم
ذات تأثير خطير على أداء العمل وتتعارض مع أهداف الضوابط والالتزامات الداخلية والخارجية	عالي
ذات تأثير خاص على الأداء لا تصل إلى مستوى المخالفات الجسيمة أو تنتج عن التكرار	متوسط
ذات تأثير على الأداء الفوري أو المستقبلي للعمل دون التعارض مع الأهداف والضوابط والالتزامات الداخلية والخارجية	منخفض

نموذج تقييم الإجراءات والرقابة

يشير تصنيف "الإجراءات والرقابة" إلى مستوى درجة توافق الإدارة مع معايير الرقابة وإدارة المخاطر التي توصلت لها عملية التدقيق من خلال أخذه بجميع المخاطر الرئيسية وأهداف الرقابة في الاعتبار عند تحديد هذا التصنيف، ويعد هذا التصنيف مؤشراً على سلامة وجود بيئة مراقبة المخاطر في الإدارة، كما ويستند التصنيف المشار إليه إلى وضع الإدارة خلال الفترة التي تغطيها المراجعة، والأهمية النسبية للقضايا، بغض النظر عن مسؤولية الإدارة عن العوامل الأساسية لأوجه القصور المحددة. يحدد التصنيف على أساس أربعة عوامل بشكل رئيسي:

- بيئة الرقابة
- تأثير الملاحظات
- الإجراءات التصحيحية والملاحظات المتكررة
- المتطلبات التنظيمية

تستند ملاحظات التدقيق على هذه العوامل، ويتم زيادة التصنيف رقمًا برقم على اعتبار أن التصنيف "1" هو الأفضل وأن التصنيف "5" هو الأسوأ. تفاصيل عوامل التصنيف الخمسة هي:

<p>بيئة الرقابة: الضوابط الرئيسية التي تم تقييمها كافية ومناسبة وفعالة لتوفير تأكيد معقول بأن المخاطر تتم إدارتها وأن الأهداف الوظيفية يتم تحقيقها. بشكل عام، تعتبر الرقابة الداخلية سليمة في شتى الجوانب التشغيلية. السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات موجودة وتغطي جميع الأنشطة والعمليات. يوجد فصل مناسب للواجبات وتنفيذ الإدارة بسياسات وإجراءات وبرامج منتجات البنك، يلتزم نظام الضبط الداخلي بالممارسات المرسومة، تم إجراء اختبارات CRSA بشفافية وانعكست نتائجها بالصورة الجيدة.</p>	<p>التصنيف 1</p>
<p>تأثير الملاحظات: لا توجد ثغرات ملحوظة بناءً على عينات المراجعة التي تم اختبارها أو حالات الضعف طفيفة فيما يتعلق بحجم وتعقيد الإدارة على مستوى البنك مع عدم وجود تأثير للمخاطر أو محدوديته.</p> <p>الإجراءات التصحيحية والملاحظات المتكررة: لم يتم الإبلاغ عن ملاحظات متكررة، وحالات الضعف المبلغ عنها تحتاج إلى القليل من الوقت والموارد لحلها.</p> <p>المتطلبات التنظيمية: يتم دمج المتطلبات التنظيمية بشكل صحيح في السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات المعمول بها. لم يتم التطرق إلى أي مسائل في التقرير تشير إلى الانحراف عن المتطلبات التنظيمية أو أن المخاطر المرتبطة بها لا تكاد تذكر.</p>	<p>التصنيف 2</p>
<p>بيئة الرقابة: الضوابط الرئيسية تعمل بشكل فعال إلى حد كبير مع استثناء طفيف لوجود فجوة في الرقابة الداخلية في بعض الجوانب التشغيلية. السياسات والإجراءات محدثة بالكامل، وبرامج المنتجات محدثة كذلك إلى حد كبير مع وجود حالات طفيفة من الأنشطة والعمليات التي لم تتم تغطيتها بعد. هناك نقاط ضعف في أداء اختبارات CRSA.</p> <p>تأثير الملاحظات: المشكلات التي تم تحديدها لها تأثير سلبي قائم محدود أو محتمل في المستقبل على المخاطر في البيئة الرقابية بالبنك، إلا أن درجة المخاطر الناتجة عنها -بالنسبة لحجم البنك- لا تذكر.</p> <p>الإجراءات التصحيحية والملاحظات المتكررة: ربما تم الإبلاغ عن عدد محدود من المشكلات أو لم يتم الإبلاغ عنها مسبقاً. الموارد والجهود اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية ليست بالكبيرة.</p> <p>المتطلبات التنظيمية: يتم تحديث السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات وفق المتطلبات التنظيمية في الغالب مع وجود حالات ثانوية فقط لتأخر تحديث ودمج بعض المتطلبات الحديثة. لا توجد سوى حالات محدودة من القضايا التي أثرت في التقرير تدل على الانحراف عن المتطلبات التنظيمية مع احتمال وجود مخاطر سلبية.</p>	<p>التصنيف 3</p>
<p>بيئة الرقابة: الضوابط الرئيسية تعمل بشكل مرض ومعقول، في حين تشير بعض النقاط إلى الحاجة إلى تحسين الوضع. بشكل عام، تشير الرقابة الداخلية إلى وجود فجوة تشغيلية محددة. على الرغم من تحديث السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات، إلا أن هناك أمثلة على الأنشطة والعمليات التي لم تتم تغطيتها بعد. هناك نقاط ضعف في أداء اختبارات CRSA.</p> <p>تأثير الملاحظات: القضايا المحددة لها تأثير سلبي قائم أو محتمل في المستقبل على المخاطر في البيئة الرقابية بالبنك، إلا أن درجة المخاطر الناتجة عنها -بالنسبة لحجم البنك- ليست بالكبيرة.</p> <p>الإجراءات التصحيحية والتعليقات المتكررة: ربما تم الإبلاغ عن بعض المشكلات مسبقاً. الموارد والجهود اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية غير مبالغ فيها.</p> <p>المتطلبات التنظيمية: يتم تحديث السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات وفق المتطلبات التنظيمية بشكل عام، ومع ذلك، هناك حالات من التحديث المعلق وعدم تضمين بعض المتطلبات الحديثة. هناك قضايا أثرت في التقرير تدل على الانحراف عن المتطلبات التنظيمية مع احتمال وجود مخاطر سلبية.</p>	<p>التصنيف 4</p>
<p>بيئة الرقابة: الضوابط الرئيسية المعمول بها ضعيفة ومن المحتمل أن تكون غير كافية للتخفيف من مخاطر عمليات التحكم الرئيسية المحددة في التقرير. لا تعكس السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات المخاطر والضوابط المتعلقة ببعض الأنشطة والعمليات الرئيسية. تم إجراء اختبارات CRSA ولم تنعكس نتائجها بشكل جيد.</p> <p>تأثير الملاحظات: حالات الخلل الرئيسية مع وجود مخاطر كبيرة، بالإضافة إلى عدد كبير من النقاط الفرعية.</p> <p>الإجراءات التصحيحية والملاحظات المتكررة: رصد العديد من الملاحظات المتكررة ويلزم اهتمام الإدارة الفوري بها. الموارد والجهود اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية كبيرة.</p> <p>المتطلبات التنظيمية: لم يتم تضمين المتطلبات التنظيمية في بعض السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات الرئيسية المعمول بها. تشمل القضايا المثارة الانحراف عن المتطلبات التنظيمية مع احتمال وجود مخاطر سلبية كبيرة.</p>	<p>التصنيف 5</p>

والإجراءات وبرامج المنتجات في تغطية العديد من الأنشطة والعمليات الرئيسية. حالات عدم كفاية الفصل بين المسؤوليات وعدم الالتزام بسياسة أو إجراءات أو برنامج منتج مهم أو أكثر.	
تأثير الملاحظات: تم تحديد قضايا هامة لها تأثير سلبي مادي فوري على بيئة الرقابة أو محتملة في المستقبل القريب.	
الإجراءات التصحيحية والملاحظات المتكررة: عدم العناية ببعض المشكلات التي تمت ملاحظتها وعدم اهتمام الإدارة الفوري بتصحيحها. عظم الموارد والجهود اللازمة لتصحيح المشكلات التي تم تحديدها. قد تكون هناك حاجة إلى مساعدة خارجية.	
المتطلبات التنظيمية: لم تضمن المتطلبات التنظيمية في عدد كبير من السياسات والإجراءات وبرامج المنتجات الرئيسية المعمول بها. القضايا المثارة تشمل الانحراف عن المتطلبات التنظيمية مع وجود مخاطر سلبية كبيرة.	
المهام غير المقيمة كمراجعات ما قبل التنفيذ للمشروع، ومراجعات تطبيقات الرقابة، والتحقيقات الخاصة، والعناية الواجبة المرتبطة بعمليات الاستحواذ، ومراجعات أعمال الموردين والعمليات المرتبطة بها في نهاية العام.	دون تصنيف
(1) البنك السعودي الفرنسي – إطار عمل التدقيق لمجموعة التدقيق الداخلي.	

9. السرية:

محتويات هذا التقرير سرية وتقدم إلى الإدارة المعنية، ونقترح عدم توزيعه على الأقسام أو الإدارات غير المشتركة في عملية المراجعة أو التي لا تملك سلطة الرد على تلك الملاحظات، كما يجب عدم تداول التقرير من أي جهة خارجية إلا بعد موافقة الإدارة.

الجزء الثاني: ملاحظات التقرير:

أولاً: الملاحظات الخاصة بتقييم واقع الالتزام الشرعي بصندوق إتقان للمراجعات والصكوك:

صندوق استثماري عام يهدف للاستثمار في أدوات استثمارية قصيرة الأجل متطابقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، وهو معتمد من هيئة الرقابة الشرعية الخاصة به، وقد تمت مراجعة أعمال الصندوق المنفذة ضمن نطاق العمل للتأكد من توافقها مع الأحكام والضوابط الشرعية.

تتطلب نظم الرقابة الشرعية من مدير الصندوق التأكد من توافق عمليات الصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة، كما تتطلب تلك النظم وجود آليات رقابة وتدقيق شرعي داخلي وآليات لضمان تنفيذ توجيهات اللجنة الشرعية من قبل مدير الصندوق، مع الأخذ بالاعتبار التنظيم الداخلي للصندوق، وبعد إجراء عملية المراجعة والتدقيق على الصندوق تبين التالي:

كجزء من نطاق العمل، تم طلب المتطلبات المبينة في الملحق رقم (1) من الإدارة، وعلى الرغم من المتابعات العديدة لم نستلم أيًا منها حتى تاريخ صدور هذا التقرير.

تجدر الإشارة إلى أنه وبدون استلام المتطلبات لن يتمكن المدقق الشرعي من إبداء رأي حول توافق العقود والمستندات والعمليات الخاصة بالصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة من اللجنة الشرعية، وبالتالي لن تتمكن اللجنة الرقابة الشرعية من إصدار تقرير التوافق الشرعي الخاص بالصندوق إلا بعد استلام ومراجعة المتطلبات المتبقية.

والله ولي التوفيق،،،

2022/12/28م



ملحق رقم (1)

قائمة الصكوك التي نريد الاعتماد الشرعي الخاص لكل واحد منها:

1. صك بنك الجزيرة
2. صكوك الأهلي الكويتي
3. صكوك البنك الأهلي
4. صكوك عمان
5. صكوك بحرين 18_5
6. صكوك وربة

ملحق رقم (2)

الافتراضات

استندت عملية التدقيق الشرعي ونتائجها الواردة في التقرير إلى الافتراضات التالية:

- 1- جميع الوثائق والمستندات المقدمة للمراجعة (المطبوعة منها والالكترونية) كاملة وتتوافق مع الأصول المعتمدة من قبل اللجنة الشرعية، وجميع التوقيعات والأختام على المستندات المدقق عليها (المصدقة أو النسخ) صحيحة، وجميع المستندات المترجمة مماثلة للنص الأصلي المترجم عنها.
- 2- جميع الوثائق والمستندات المراجعة مكتملة وسارية المفعول ولم يتم التعديل عليها.
- 3- جميع الوثائق والمستندات محل المراجعة والمستند إليها في التقرير هي المستخدمة فعلياً عند التنفيذ.
- 4- التزام جميع الأطراف بتنفيذ كافة بنود الاتفاقيات من دون خرق لأي لوائح صادرة عن السلطات المركزية أو الجهات المختصة بالبلد.
- 5- تتمتع جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقيات بالأهلية القانونية وحقوق التنفيذ الحالية بموجب الاتفاقيات الموقعة، والأهلية القانونية وحقوق التنفيذ اللاحقة بموجب الاتفاقيات المستقبلية وفقاً للقوانين المعمول بها.
- 6- جميع البيانات المقدمة من قبل الصندوق أو أي طرف ذي علاقة أو غيرهم (وارد في الاتفاقيات المراجعة) تعد كاملة وصحيحة من جميع النواحي المادية.